الفصل الأول

خطاب غامض من جهة أمنية!

بحلول شهر يوليو عام ١٩٧٩، كنت وزملائى فى الكلية على موعد مع إعلان نتائج امتحانات التخرج، وجاءت النتيجة كما توقعت وبما يتواءم مع ظروفى التى رويتها فى الأجزاء السابقة من تلك الذكريات ـ فحصلت على تقدير «جيد»، مثلما كنت فى عامى الدراسى الأول بالكلية، بينما كان عامى الثانى والثالث دون المستوى بسبب انشغالى ببعض مقتضيات عالم السياسة ونشاطى السرى، وكذلك ظروف اعتقالى لمدة سبعة شهور كاملة أثناء العام الدراسى الثانى، حيث كان «مقبول» هو تقديرى فى هاتين السنتين.

وبتخرجى من كلية الاقتصاد والعلوم السياسية (قسم الاقتصاد السياسى)، بدأت مرحلة جديدة، انشغل فيها الفكر بمستقبلى المهنى والوظيفى، فأخذت أبحث عن وظيفة تتفق وتخصصى العلمى من ناحية، وميولى البحثية والعلمية من ناحية أخرى.

وبالطبع كان أقرب الجهات إلى تفكيرى منذ اللحظة الأولى هو «مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بجريدة الأهرام»، والذى كان قد سبقنا إليه فى التعيين منذ سنوات ماضية عدد من الزملاء اليساريين والناصريين، وكان من بينهم «إبراهيم نوار» و«سيد زهرة» و«عبد العاطى محمد» و«محمد السيد سعيد» و«أسامة الغزالى حرب» و«عبد العليم محمد» وغيرهم.

وكانت وحدة البحوث الاقتصادية بالمركز تكاد تكون خالية من الباحثين باستثناء «إبراهيم نوار» الذى كان يستعد للسفر إلى إنجلترا للحصول على درجة الماجستير والدكتوراه فى هذا التخصص، وهو ما لم يحدث قط أبدًا؛ حيث شغلته هناك أعمال «البيزنس» والتجارة، وعاد بعد أكثر من عشرين عامًا دون أن يحصل على أيهما.

أما «سيد زهرة» الذى كان يستعد بدوره للسفر فى رحلة عمل طويلة إلى البحرين، لم يعد منها حتى يومنا، فقد كان تخصصه بعيدًا عن علم الاقتصاد.

وخلال تلك الأسابيع القليلة التى أمضيتها بالمركز كباحث بنظام عمل بعض الوقت part - time، قبل إن أستعد لرحلة التجنيد الإلزامى لمدة تزيد عن العام، فقد كلفنى مدير المركز «الأستاذ السيد ياسين» ببعض الترجمات والأعمال البحثية المحدودة؛ مما دفعه للترحيب بى بعد فترة من إنجاز بعض تلك الأعمال. وكان من أهم ما قمت به، تلك الترجمة التى أعددتها ولفتت نظرى مبكرًا وأثارت اهتمامى وهى إحدى الأوراق البحثية التى أعدها خبراء إسرائيليون فى معهد «دافيد هورفيتز» فى جامعة «تل أبيب»، فى إطار مؤتمر علمى قام به المعهد تحت عنوان «أفق التعاون العربى ـ الإسرائيلى فى ظل التسوية السياسية للنزاع» وذلك فى ديسمبر عام ١٩٧٣.

كانت الورقة عن أفق التعاون بين إسرائيل ولبنان، وفى هذا الإطار قاموا بتحليل متكامل للاقتصاد والمجتمع اللبنانى، سياسيًّا واجتماعيًّا وطائفيًّا؛ بحيث بدا لى أن هؤلاء الناس لا يتركون شيئًا للصدفة أو الأقدار، إنهم يخططون منذ اللحظة الضبابية، وحتى الوصول إلى ضوء الشمس المشرقة!.

وفى أثناء تلك الأسابيع القليلة التى عملت فيها بالمركز (قبل التحاقى بالخدمة العسكرية فى إبريل عام ١٩٨٠) وصلنى مغلف أصفر؛ مما يعنى أنه من مصلحة حكومية. وعلى الفور قمت بفض المظروف، فإذا به يحمل دعوة من «مجلس الدفاع الوطنى» للتوجه إلى مبنى المجلس يوم ١١/ ١١/ ١٩٧٩، للاختبار من أجل شغل إحدى الوظائف المدنية بالمجلس (انظر وثيقة رقم ١).

لم يكن لدى معرفة سابقة بهذا المجلس، ولكن العنوان المحدد على المظروف فى شارع المطرية ـ خلف سراى القبة ـ بالقاهرة، كان يثير شكوكى؛ فهذا المكان هو مقر المخابرات العامة المصرية ...؟

- ماذا جرى؟ هل هو فعلًا الجهاز؟

- هل أخطأوا فى طلبى؟
- ألم يطلعوا على ملفى؟
- ألم يعرفوا تاريخى السياسى؟
- أم أنها البيروقراطية المصرية العمياء والغبية؟

وتزايدت الأسئلة بداخلى وتصاعدت الظنون والشكوك، ولم أحظَ بتفسير مقبول؛ فتوجهت إلى بعض الزملاء من دفعتى فى الكلية، وعرفت منهم أن بعض الحاصلين منهم على تقدير «جيد» فما فوقه، قد وصلهم مثل هذا الخطاب، وأن بعض الحاصلين منهم بمن فيهم عبد الرحمن صلاح الذى أصبح قنصلنا فى الولايات المتحدة فيما بعد ـ قد ذهب فعلًا، وأنهم أمهلوه فترة التجنيد الإلزامى، وبعدها سيذهب لإجراء الاختبارات المطلوبة.

إذن، إنه فعلًا مجلس تابع «لهيئة الأمن القومى» المصرى، ويبدو أنه قد انتهج أسلوبًا جديدًا منذ عدة سنوات قليلة، يقوم على الحصول على قائمة باسماء الناجحين من بعض دفعات الكلية، لما يتميزون به عادة من قدرات بحثية وتحليلية تفوق غيرهم من خريجى الكليات الأخرى، وإرسال خطابات تعلنهم فيها بترشيحهم لشغل إحدى وظائفها المدنية.

إلى هنا، ويبدو الأمر منطقيًّا وعاديًّا، ولكن الغريب والمثير للريبة فى هذا الأمر، هو أن يوجه خطاب من هذا النوع إلى شخص مثلى، مدرج اسمه فى واحدة من أكبر وأخطر قضايا الشيوعية فى التاريخ المصرى الحديث (القضية رقم ١٠٠ لسنة ١٩٧٧)، والمتهم فيها بمحاولة قلب نظام الحكم. كما أن نشاطى بعد خروجى من السجن، لا يشير إطلاقًا إلى أن وجودى فى تلك القضية كان محض مصادفة، بل إننى كنت أثناء الدراسة بالكلية عنصرًا نشطًا وفعالًا فى إحدى المنظمات الشيوعية المصرية.

كنت فى حيرة من أمرى، عندما تسلمت هذا الخطاب، وسيطرت على تفكيرى فكرة ـ ربما كانت ساذجة فى ذلك الحين وبظروف المنظمات الشيوعية المصرية لم تكن أبدًا مناسبة ـ وهى أنها قد تكون فرصة سانحة لاختراق هذا الجهاز الضخم، تمامًا كما كانوا يعملون دائمًا لاختراق تنظيماتنا والقبض علينا.

وعرضت الفكرة على أحد الرفاق، ويبدو أن الفكرة لم ترق له، فطويت هذا الأمر، ولم أذهب فى الموعد المحدد فى الخطاب إلى مبنى «مجلس الدفاع الوطنى»، ونسيت الأمر برمته منذ ذلك الوقت، حتى لحظة استعادة شريط ذكرياته، ويبدو أنهم لم ينسونى قط، فقد عاد الأمر بعد عشرين عامًا أو يزيد، ولكن بصورة مختلفة سوف أرويها لكم بعد قليل.

وللحقيقة والإنصاف، ينبغى أن أؤكد، أنه وقبل منتصف الثمانينيات، وتحديدًا منذ تولى السيد «حسنى مبارك» مقاليد الحكم فى مصر فى أكتوبر عام ١٩٨١، لم تكن الوساطة والمحسوبية قد زحفت بظلها الكئيب على كل نواحى الحياة فى مصر، ليس فقط على قطاعاتها الحساسة، وباستثناء حالات نادرة، أوقف فيها الأمن ـ لاعتبارات سياسية ـ تعيين أحد الزملاء فى وظيفة ملحق دبلوماسى فى وزارة الخارجية (أنس مصطفى كامل)، بسبب مواقفه المعارضة لنظام الرئيس السادات ـ ودون أن يكون له أى صلة بالنشاط الشيوعى ـ وبعد جهد قانونى وحكم قضائى تسلم «أنس» وظيفته فى إحدى السفارات المصرية، وهو ما انطبق على عشرات من أبناء العمال والفلاحين من خريجى الكلية، الذين اجتازوا اختبارات وزارة الخارجية، فقُبِّل تعيينهم وشغل بعضهم وظائف السفراء والقناصل، وينطبق الأمر نفسه على مجالات الصحافة والوظائف المرموقة، وقد تغير هذا الوضع بصورة جذرية منذ منتصف الثمانينات بحيث أصبحت الوظائف وراثية من الآباء إلى الأبناء والأقارب.

وإذا جاز لى أن أقدم جانبًا من التفسير العلمى لهذه الظاهرة بعدم تفشى المحسوبية والوساطة حتى منتصف الثمانينيات، ثم تفشيها الوحشى فيما بعد ذلك؛ أقول أنه قبل مطلع الثمانينيات كان معظم أبناء المسئولين والطبقة الجديدة من الأثرياء الجدد ـ علاوة على أن عددهم كان لا يزال متواضعًا ـ كانوا يتجهون إلى العمل فى المصارف والبنوك الأجنبية والاستثمارية التى كانت تزحف على الاقتصاد المصرى، وكذلك لدى المشروعات الأجنبية وشركات البترول، وفى أنشطة الاستثمار والتجارة، فى سوق بدا متميزًا بالفوضى والسيولة، وواعدًا ـ من ثم ـ بالثراء لكل من يعمل به فى ظل غياب للقانون بالمعنى الحقيقى للكلمة.

وبعد تولى «حسنى مبارك» الحكم، بدأت سحابة الوساطة والمحسوبية الكئيبة تزحف على الحياة المصرية فى القطاعات كافة، وما كاد مطلع التسعينيات يهل فى الأفق إلا وكانت الوساطة والمحسوبية قد باتت هى القانون «العرفى» العام والأساسى فى شغل الوظائف بدءًا من أعلى المستويات إلى أدنى الوظائف، بما فى ذلك وظائف السعاة.

استمرت علاقتى بمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بجريدة الأهرام، كباحث اقتصادى بنظام بعض الوقت part - time حتى آن آوان انخراطى فى الخدمة العسكرية بالقوات المسلحة المصرية، وبعد أن تخلفت عن دفعتى فى يناير عام ١٩٨٠، فانخرطت فى دفعة إبريل من العام نفسه، وتعمدت أن أتوجه إلى منطقة التجنيد ـ الكائنة وقتئذٍ فى منطقة حلمية الزيتون بشرق القاهرة ـ دون أن أخطر أحدًا، أو أحصل على خطاب التوصية (وسيلة الوساطة والمحسوبية الجديد داخل القوات المسلحة)، وكانت بمثابة بند عسكرى شبه رسمى معترف بها داخل القوات المسلحة بعد حرب أكتوبر، وأيضًا قبلها منذ أيام سيطرة المشير عبد الحكيم عامر وجماعته على الجيش المصرى؛ فقد كان من الممكن، أن يوصى أحد كبار الضباط على شخص ما، متقدم إلى الكشف الطبى، لكى يرشحه للالتحاق بسلاح معين، ثم إلى وحدة عسكرية محددة، وبالنسبة لأقرباء

هؤلاء الضباط الكبار (من رتبة عقيد فما فوق) فكان هذا يكفى لكى يؤدوا خدمتهم العسكرية تقريبًا فى منازلهم دون عناء الخدمة العسكرية ومشقتها.

وفى كثير من الحالات، كنا نشاهد رأى العين، المذياع ينادى على أحد المجندين الجدد من حملة المؤهلات العليا، للتوجه إلى مكتب القائد، وبعد دقائق يأتى ليحمل (مخلته) التى بها أغراضه العسكرية ويختفى بعد ذلك، ونعلم على الفور أنه قد ألحق بوحدة عسكرية يعمل بها أحد أقربائه من الضباط الكبار، حيث لن يقضى من مدة خدمته سوى أيام قلائل فى تلك الوحدة، ويذهب بعدها إلى منزله، ولا يعود إلا حين يحل وقت تسليمه لأغراضه العسكرية، وتلقى شهادة تأدية خدمة الوطن.

إذن .. تعمدت أن أتوجه إلى مركز التجنيد دون أن أصطحب معى ضابطًا كبيرًا ـ أو بطاقة توصية ـ برغم أن بعض الرفاق كانوا يعرفون عددًا من الضباط الكبار، وكذلك والدى، وكنت مدفوعًا فى هذا بأفكار ذات طبيعة «ثورية رومانسية»، فأحيانًا كنت أذهب إلى ضرورة قضاء الخدمة العسكرية تمامًا كما يؤديها أبناء الفلاحين والعمال، لكى أتعرف بدقة على طبيعة مشاعرهم الحقيقية، وطريقة معاملتهم من جانب السلطات العسكرية، وهو ما سوف يفيدنى فى الفهم السياسى عما يجرى داخل هذه المؤسسة الضخمة فى المستقبل، وكيفية التعامل معها.

وأحيانًا أخرى، كان تفكيرى يتجه إلى منحى آخر، وهو أن الخدمة العسكرية ـ الناشفة ـ ودون رتوش ستضيف إلىَّ خبرات عملية جديدة ومفيدة فى حياتى المستقبلية.

وأخيرًا، كان هناك إحساس غامض عميق، يدفعنى دفعًا إلى ضرورة تعلم تلك الخبرات العسكرية، بكل تفاصيلها ومشتملاتها: من أساليب التحرك، والمناورة، إلى طريقة قراءة الخرائط العسكرية، وطبوغرافيا مسارح العمليات، وإلى جميع وسائل ضرب النار، وأنواع الأسلحة؛ فربما تضطرنا الظروف السياسية والثورية يومًا إلى

استخدام ما تعلمناه من تجارب عسكرية فى قيادة العمل المسلح فى البلاد، أو فى الصراع ضد إسرائيل.

وبعد توقيع الكشف الطبى علىَّ، واعتماد صلاحيتى للخدمة العسكرية، اصطففت مع عشرات من الشباب المجندين، انتظارًا لإعلان توزيعاتنا على الأسلحة المختلفة للقوات المسلحة، ووسط هذه الحشود وتحت الشمس، نودى على اسمى مقترنًا بالسلاح الذى سأخدم به وكان سلاح «المدفعية».

وما هى إلا سويعات قليلة، وجاء مندوبو الأسلحة لاستلام «الإيراد الجديد»، وكان هؤلاء المندوبون من ضباط الصف المتطوعين غالبًا (أومباشى أو شاويش)، بسطاء بقدر ما هم ميالون للشدة والعنف، خاصة إذا كانوا يترأسون ـ كما الآن ـ جنودًا من حملة المؤهلات العليا.

وتحت ضغط الإحساس بالمسئولية والخوف من الخطأ، فى ظل استلامهم لهذه الأعداد الكبيرة من المستجدين من الجنود، وربما بتأثر عقد النقص الإنسانية لدى هؤلاء المندوبين وهم من أنصاف المتعلمين؛ كانت ممارسات الشدة والسباب غالبة وطاغية فى سلوكهم وتصرفاتهم الانفعالية.

تحركنا فى صفوف شبه منتظمة خلف «المندوب»، متجهين من حلمية الزيتون ـ حيث منطقة التجنيد ـ إلى مركز تدريب سلاح المدفعية الكائن ـ وقتئذٍ ـ فى الكيلو ٤,٥ على طريق القاهرة ـ السويس، فى منطقة ألماظة العسكرية، التى كان الزحف العمرانى قد بدأ يغير من بعض ملامحها الصحراوية القديمة، فتحولت من منطقة معسكرات عسكرية إلى منطقة سكنية مدنية، وهو ما دفع القيادة العسكرية المصرية بعد عدة سنوات إلى نقل معسكراتها تلك إلى منطقة أبعد فى عمق الصحراء وتحديدًا فى الكيلو ٢٣ على طريق القاهرة ـ السويس، وإلى مناطق أخرى على طول الطرق الرئيسية والفرعية المتجهة من القاهرة إلى مدن القنال الثلاثة.

وربما لا أبالغ إذا قلت إن تجربتى فى الخدمة العسكرية تحتاج وحدها إلى كتاب مستقل، لما تحويها من تفاصيل بعضها محزن فى حق الوطن، وبعضها الآخر مثير للسخرية والدهشة فى حق التجربة.

على أية حال، أمضيت فى مركز تدريب المدفعية حوالى خمسة وأربعين يومًا، بين محاضرات نظرية وتجارب عملية وانتظام فى طوابير الانضباط العسكرى فى معظم أوقات النهار، وخلالها رأيت عشرات ـ دون مبالغة ـ من أبناء الضباط وأبناء الذوات الموصى عليهم، ينادى على اسمائهم صباحًا للتوجه إلى غرفة القائد أو نائب القائد أو قائد أركان المعسكر، ثم يأتى إما ليحمل «مخلته» ويختفى بعدها لفترات بعد أن يكون قد حصل على إجازة طويلة جنبته مشقة التدريب فى مركز التدريب الأساسى للسلاح الذى سيخدم به، أو بالالتحاق إلى سلاح آخر (كالمخابرات الحربية أو غيرها) من الأسلحة التى ستكون فيها الخدمة العسكرية أكثر راحةً وهدوءًا.

أما أنا فلم يأتِ إلىَّ أحد، حيث لم يكن يعلم عن مكانى صديق أو قريب، حتى والدى الذى كان ما زال يخدم فى القوات المسلحة ـ وكان برتبة صول أو مساعد ضابط ـ وكان يستطيع بالطبع خدمتى بالحصول على إجازات أو حتى دفع أحد الضباط الكبار فى وحدته للتوصية علىَّ بالإلحاق بوحدة عسكرية معينة، لم يكن يعرف أننى قد التحقت بالتجنيد، أو أية معلومات عن مكان تواجدى.

وهكذا قدر لى ألا أبارح مكانى طوال فترة التدريب، كما لم تكن مواردى المالية تسعفنى للخروج (خلسة) من المعسكر ـ كما يفعل الآخرون ـ إلى المناطق السكنية القريبة (فى عزبة الهجانة) أو منطقة ألماظة، أو ميدان السبع عمارات لألتقط بعض نسمات الحياة المدنية، وتنشق عبير شذا فتيات مصر الجديدة.

وكان من الأمور الشائعة فى مركز التدريب، أن يذاع عبر المذياع الداخلى للمعسكر النداءات التالية:

- على الجنود المعيدين فى كليات التجارة التوجه إلى قيادة المعسكر.
- على الجنود المتخصصين أو خريجى كلية الاقتصاد أو المحاسبة التوجه إلى قيادة المعسكر.
- على الجنود المتخصصين فى علوم الرياضيات أو العلوم التوجه إلى قيادة المعسكر.

أما إذا كانت الدفعة من المؤهلات المتوسطة أو العادية فقد كان النداء هو:

- على الجنود النقاشين التوجه إلى قيادة المعسكر.
- على الجنود المتخصصين فى الكهرباء أو الميكانيكا التوجه إلى قيادة المعسكر.

وكان هؤلاء الذين يتوجهون إلى قيادة المعسكر، يتم استغلالهم ـ بعد فرزهم واختيار القائد أصلحهم للمهمة ـ من جانب كبار الضباط، إما بالعمل مدرسين لأولادهم فى المنازل دون مقابل طبعًا سوى تسهيل خدمته العسكرية ومنحه الإجازات المتكررة، أو بالنسبة للعمال (النقاشين وغيرها من التخصصات) للاستفادة بهم إما داخل المعسكر فى تلك الأعمال البعيدة عن الخبرة العسكرية، أو فى منازل كبار الضباط فى دهانات منازلهم أو حتى منازل أقربائهم، دون الحصول على أى مقابل غالبًا، اللهم إلا من بعض أيام الإجازات من المعسكر.

والغريب أن هذا السلوك قد استمر حتى بعد انتقالنا إلى وحدات الخدمة العسكرية الميدانية.

انتهت فترة التدريب، وآن أوان التوزيع على الوحدات الميدانية، وخلال هذه الفترة تنشط عادة التوصيات و تتحرك الوساطات وتَتَفَعَّل المجاملات بهدف أن يأتى التوزيع إما فى وحدة عسكرية مريحة نسبيًّا وقريبة المكان من سكن أسرة الجندى الموصى

عليه، أو أن يلحق بوحدة عسكرية من سلاح آخر (كالمخابرات الحربية أو غيرها) فى المحافظة نفسها التى تقيم فيها أسرة المجند.

ومن ناحيتى، فقد تركت الأمور تتم بطريقتها الطبيعية، ونودى على الاسماء مقرونة بتوزيع كلٍّ منا على وحدته الميدانية، فكان من نصيبى الجيش الثالث، الذى يمتد نطاق عمله من منطقة التمساح جنوب محافظة الإسماعيلية وحتى منطقة الأدبية فى جنوب محافظة السويس.

وجاء مندوب الجيش الثالث، وكان برتبة «النقيب» وبصحبته عدد محدود من الضباط الصف صغار السن، وتصادف أن كانت فترة التحرك إلى قيادة الجيش الثالث، فى منطقة «جبل عبيد» فى أسوأ الفترات البيئية والمناخية؛ حيث تعرضنا إلى عاصفة رملية غير مشهودة فى مصر من قبل، وزاد عليها مناخ سياسى شديد التوتر، زاده خطاب الرئيس السادات فى ذلك اليوم (١٥ مايو ١٩٨٠) حينما شن هجومًا شديدًا على البابا شنودة وغيره من قيادات المعارضة، وكنت ألحظ ذلك التبرم على وجوه الجنود المسيحيين خاصة المجند (كمال)، الذى كاد أن يفقد هدوءه، ويهاجم السادات علنًا؛ مما كان سيعرضه حتمًا إلى المحاكمة العسكرية، خاصة بعد أن أعلن السادات عن عزل البابا «شنودة» واعتكاف الأخير فى دير وادى النطرون، فاضطررت إلى إسكاته وتهدئته عبر التضامن معه ورفضى لسياسات السادات.

والغريب فى الأمر، بل والمثير للسخرية، أنه وبرغم أننا فى تلك الأيام الثلاثة السوداء وسط الصحراء، وبين مخالب تلك العاصفة الرملية القاسية، كنا على قوة الجيش الثالث الميدانى وفى ذمة قيادته، وعلى مقربة عشرات الأمتار فقط من مقر قيادة هذا الجيش؛ فقد تركونا وسط العاصفة دون وجبة طعام واحدة، وكنا نقتات بقايا الخبز «المقدد» والمترامى فى وسط الرمال، ولم يقدموا لنا أى عون أو مساعدة.

وبعد تلك الأيام العاصفة الثلاث، التى انقطعت فيها وسائل المواصلات كافة بما فى ذلك خط السكة الحديدية العتيق (السويس ـ عبيد)، جرى توزيعنا على الوحدات، وكان من نصيبى اللواء ٦٧ مدفعية ميدان وسط (مد ـ وسط) التابع للفرقة ٢٣ مشاة ميكانيكية (مش ـ ميكا) والكائن فى منطقة «أبو حلب» على الضفة الغربية لقناة السويس فى الطريق الساحلى بين مدينتى السويس والإسماعيلية.

على أية حال، مضت فترة الخدمة العسكرية ـ بكل مرها وحلوها ـ وتعلمت فيها الكثير من الدروس والخبرات، وبدأت إجراءات تسريحى من الخدمة أوائل شهر يونيو عام ١٩٨١، وكانت مصر فى عين العاصفة السياسية الكبرى التى توشك أن تقتلع جذورًا، وترتب أوضاعًا أكثر خطورة بعد أشهر قليلة من هذا التاريخ.

عدت أدراجى إلى مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، متصورًا أن مكانى الذى أهلنى إليه ما أنجزته فى الشهور القليلة التى عملت فيها بدوام جزئى، ورضا مدير المركز «السيد ياسين» عن أعمالى الأولية، ما زال موجودًا، ولم أكن أدرى أن وافدين جددًا قد تخرجوا من الكلية ذاتها، وكانوا «رفاق» سياسة قد تسابقوا إلى المكان، ولم تكن لديهم من موهبة فكرية أو قدرة بحثية، سوى فى مجال «النميمة» والوقيعة بين الأشخاص.

وكان الهدف بالطبع هو استبعادى، وإخلاء الطريق لأنفسهم وبعض أصدقائهم، فأحدهم ـ على سبيل المثال ـ وكان شابًّا من بورسعيد يدعى «أبو المعاطى السندوبى» وكان من ساقطى قيد منظمة (٨ يناير) لم يجد من وسيلة لنفسه سوى الدس والوقيعة بينى وبين كلٍّ من «إبراهيم نوار» و «سيد زهرة» وهما أول من ساعدونى فى العمل داخل المركز، فأشاع وألح فى تكرار جملة وردت على لسانى فى إحدى المناقشات العابرة داخل الكلية تفيد بأن «مركز الدراسات السياسية قد أنشئ ليكون أحد العقول المفكرة للبرجوازية المصرية وللسلطة الحاكمة»، وقد كان المعنى ـ وما زال ـ صحيحًا،

ولكن وضعه فى سياق النميمة، والتجريح فى الزميلين قد جعلاهما أكثر تحفظًا فى التعامل معى وتبادل الآراء والأفكار.

وبرغم ذلك لم يكتب لهذا «الزميل» ـ أبو المعاطى ـ التعيين فى المركز، بسبب تواضع قدراته البحثية، فعاش هائمًا بين رفاقه فترة فى القاهرة، ثم هاجر بعدها إلى «إيطاليا» ولم يعد إلى مصر مرة أخرى.

أما الثانى (ج.ع) فقد استغل الموقف، وبرغم سابق الزمالة فى هيئة تحرير الجريدة السرية لمنظمة المؤتمر (العامل) ـ ليدس علىَّ لدى آخرين، وكان الهدف من ذلك توسيع الطريق فى الوحدة الاقتصادية التى لم يكن يعمل فيها سوى باحث واحد هو «إبراهيم نوار» الذى أوشك على المغادرة إلى لندن، من أجل صديقه (م. ص) الذى كان ما زال يخدم فى القوات المسلحة ضابطًا احتياطيًّا ما زال أمامه عامين على الأقل حتى تنتهى فترة خدمته العسكرية.

كل ذلك كان يمكن فهمه واحتماله، وقد تجاوزته واستمررت فى أداء بعض المهام التى كان يكلفنى بها مدير المركز مباشرة، بيد أن الأمر قد تجاوز حدود احتمالى حينما بدا فى الأفق ما سمى «معركة التطبيع» الثقافى مع إسرائيل، فأسدلت الستار على علاقتى بالمركز وبفرصة العمل فيه لسنوات طويلة قادمة.

كان الرئيس السادات بعد توقيعه على اتفاقية «كامب ديفيد» عام ١٩٧٨، ثم اتفاقية «السلام المصرية ـ الإسرائيلية» عام ١٩٧٩، قد انتابته حالة عصبية مستمرة، ازدادت حدتها مع تصاعد حركة المعارضة السياسية المصرية المناوئة لسياساته عمومًا، واتفاقية «السلام المصرية ـ الإسرائيلية» خصوصًا، وقد اقتضت التزاماته ووعوده لحليفيه الجددين (الولايات المتحدة وإسرائيل) أن يسرع فى خطوات «تطبيع» العلاقات الاقتصادية والسياسية ـ والأهم الثقافية ـ مع إسرائيل.

وكان من دواعى هذا التطبيع ـ من منظور الرئيس السادات وبعض معاونيه وعلى رأسهم أسامة الباز ـ أن يقوم مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بجريدة الأهرام، الذى كان قد أنشئ بوجه خاص أثناء المواجهة الحادة مع إسرائيل بعد عام ١٩٦٧، باستضافة رجال فكر وسياسة وثقافة إسرائيليين، وإدارة حوارات سياسية وفكرية معهم.

وأسقط فى يد «السيد ياسين»، وبعض الباحثين والخبراء فى المركز، وللحق فقد حاول مدير المركز فى ذلك الحين «السيد ياسين» المماطلة أكثر من مرة، وتباطأ فى الاستجابة لضغوط الرئاسة، وضغوط رئيس التحرير ورئيس مجلس الإدارة «على حمدى الجمال» ومن بعده «إبراهيم نافع»، حتى جاءت إحدى نوبات الغضب لدى الرئيس السادات فاتصل برئيس تحرير الأهرام، وعنفه مشيرًا أنه لا يجوز لأحد أن يزايد عليه فى الوطنية، وأن على الأهرام ومركز حكمائه ـ كما كان يتندر عليه عادة ـ أن يقوم فورًا باستضافة أعضاء الكنيست «العرب» كمرحلة أولى، يعقبها توجيه الدعوة لرجال السياسة والفكر فى إسرائيل.

وهكذا أسقط فى يد الأهرام ومدير مركز الدراسات فيه، ودار عراك وجدل واسع وعنيف بين الباحثين وبعضهم البعض، وبينهم وبين مدير المركز حول هذه المهمة، وما زلت أتذكر ثورة «نبيل عبد الفتاح» وهو يعلن أنه لن يحضر هذا اللقاء، بينما ناور البعض الآخر، حتى لا يصطدم بمدير المركز مباشرة.

وحتى ذلك الحين، كان أعضاء الكنيست العرب من أمثال «عبد الوهاب الدراوشة» منخرطين بصورة كاملة داخل بنية المؤسسة الإسرائيلية، وكانت نظرة بقية المواطنين العرب فى البلدان العربية تجاههم، نظرة شك وريبة، إن لم تكن نظرة اتهام وتجريم، وقد ظلت هذه النظرة العربية قائمة حتى حدث التحول الكبير مع بروز قيادات عربية جديدة من عرب ١٩٤٨ من أمثال «الدكتور عزمى بشارة» و «الدكتور أحمد الطيبى» و «محمد بركة» وغيرهم من أجيال السياسيين العرب الجدد هناك، ونقلوا فيه دور

الأقلية العربية داخل فلسطين ١٩٤٨، إلى شىء مختلف تمامًا، وبهذا تحول المشهد كله داخل «إسرائيل» وخارجها.

إذن، حتى عام ١٩٨١ وقت توجيه الدعوة إلى أعضاء الكنيست الإسرائيلى من عرب (١٩٤٨)، كانت النظرة إليهم عدائية، والاعتبار الكامن خلف الدعوة هو أنها حلقة فى سلسلة من أجل تطبيع النظام والحكم ومؤسسات الدولة الرسمية وغير الرسمية لعلاقاتها مع إسرائيل.

فى ذلك الحين، انتابتنى حالة من الحيرة والارتباك، ما بين رغبتى فى التعيين بالمركز ـ وكان السيد ياسين قد شرع فعلًا فى إعداد مذكرة بهذا الأمر لترفع إلى رئيس مجلس الإدارة عبد الله عبد البارى ـ وبين خوفى من التورط منذ اللحظة الأولى فى علاقات تطبيع ثقافى مع إسرائيليين، قد تبدأ بندوة ولكن لا أعرف إلى أين ستنتهى.

ووسط حيرتى وترددى، توجهت إلى بعض «الزملاء» لكى أستأنس برأيهم، فإذا ببعضهم يتقمص دور الثورى المتطهر، ويرفض فكرة وجودى فى هذا المركز، بل إن أحدهم قد قال بالحرف «إن من شأن ذلك أن يلوث تاريخك الكفاحى»، والغريب والمثير للسخرية أن هؤلاء تحديدًا قد سعوا بعد عدة سنوات قليلة للتمحك بالمركز والعاملين فيه، بل إن اثنين منهم قد حاولا التعيين فيه بعد ذلك دون جدوى، وكان من بينهم (ف. ز) و (ح. ك).

وقد نجح الأخير فعلًا فى الالتحاق بأحد المراكز البحثية الحكومية الأخرى بعد ذلك بعدة سنوات.

على أية حال، أخذت بنصيحة هؤلاء (الرفاق)، وابتعدت عن مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بجريدة الأهرام، وكانت هذه هى أحد أخطائى الكبرى فى مقتبل حياتى المهنية، وبقيت فى شقتى الفقيرة فى شبرا الخيمة، انتظارًا لفرصة أخرى

فى مكان آخر لمدة ثمانية أشهر كاملة، ولم يبقَ لى خلالها سوى العمل كعامل نسيج فى أحد مصانعها، أطلع خلالها على الصحف، وإعلانات الوظائف الخالية.

وفى أحد الأيام طالعت فى جريدة الأهرام عن وجود وظائف خالية فى إحدى الهيئات التابعة لوزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية، وفى رئاسة مجلس الوزراء، وفى الجهاز المركزى للمحاسبات، فأرسلت بياناتى إلى الجهات الثلاثة، وانتظرت ردودها، وكان أول من استجاب «الهيئة المصرية للرقابة على التأمين» بينما تأخرت الجهتان الأخريان لثلاثة أسابيع إضافية، وكأن الزمن والمقادير قد قررت أن تلعب لعبتها معى، وتخفى فى ثناياها أقسى تجربة فى حياتى.

□ □ □